أكد أن التحدي يكمن في البحث عن رؤية تنموية تعيد هيكلة الناتج المحلي

الغانم: وثيقة الإصلاح الاقتصادي تتضمن نقاط قصور كثيرة

طارق عرابي

قال رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم إن الكويت تواجه اليوم تحديا مفصليا أطلقه انخفاض أسعار النفط، وعمقه غياب الرؤية، وعقّده ضعف الإدارة، وضيّق مخارجه تواضع مستوى التعليم.

وأضاف في كلمته أمام اجتماع الجمعية العامة الثانية والخمسين للغرفة والذي عقد صباح أمس ان أسعار النفط سجلت منذ سبعينيات القرن الماضي تذبذبات كثيرة وحادة لامست بها مستوى 140 دولارا صعودا وتدنت الى أقل من عشرة دولارات هبوطا، غير أن ما يجعل الانخفاض الحالي أخطر نذيرا وأدعى نفيرا، هو أنه ليس مجرد انعكاس لقوى السوق، بل يعكس أيضا ارهاصات تحول عميق في الاقتصاد العالمي، كما يعبر عن قلق حقيقي من تقلص الأهمية الاستراتيجية للنفط تحت ضغوط السباق المتسارع نحو الطاقة الذكية والنظيفة.

وأشار الغانم إلى أن التحدي الذي تواجهه الكويت اليوم هو كيفية التحول من مستوى معالجة عجز مرحلي في الميزانية العامة للدولة، الى صعيد البحث عن رؤية تنموية تعيد هيكلة الناتج المحلي الإجمالي، وتحد من هيمنة النفط كمصدر شبه وحيد للدخل، بصرف النظر عن الاتجاهات المستقبلية لأسعاره.

انخفاض النفط يعكس إرهاصات تحول عميق بالاقتصاد العالمي

الرباح: لا تضارب في الجمع بين عضوية مجلس الأمة والغرفة

علي الغانم ورباح الرباح خلال عمومية الغرفة أمس

جانب من حضور عمومية الغرفة (احمد علي)

ورقة الغرفة

وتطرق الغانم إلى الورقة التي نشرتها «الغرفة» في فبراير المنصرم، والتي أكدت من خلالها على أن الإصلاح الاقتصادي بشقيه المالي والتنموي لا يمكن أن يتم إلا في إطار خارطة واضحة الخطوط والخطوات، تضم حزمة كاملة متكاملة من السياسات والتشريعات والإجراءات، يجري تنفيذها حسب جدول زمني يمتد إلى سنوات.

وبالمقابل، أكد على أن وثيقة الاجراءات الداعمة لمسار الإصلاح المالي والاقتصادي التي أقرها مجلس الوزراء قبيل أيام جاءت بمنزلة تجاوب خجول مع هذا المنظور الشمولي للإصلاح المالي والاقتصادي، مشيرا إلى أن الغرفة وجدت في هذه الوثيقة نقاط قصور كثيرة منها، التداخل الواضح بين المحاور، وبين هذه الوسائل والآليات، وغياب الجدول الزمني والأولويات، وافتقاد خطة التوعية والإعلام، والجموح إلى ابعد بكثير مما تستطيع الإدارة العامة المترهلة انجازه، وعدم التحسب للأثر الانكماشي المحتمل.

تعبير رسمي

وأشار إلى ان الغرفة تعتقد أن القيمة الحقيقية لهذه الوثيقة تكمن في كونها تعبيرا حكوميا رسميا وصريحا عن الالتزام بالإصلاح المالي والاقتصادي، وقرارا واضحا بتعريف هذا الاصلاح من خلال عرض أسسه ومنطلقاته، وتحديد مضمونه وتوجهاته واجراءاته، وهي وثيقة ستبقى آلياتها موضع تطوير وتعديل في ضوء التجربة، دون أن يضعف ذلك من قوة الالتزام بالإصلاح، وشريطة أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها بحزم وشجاعة، وأن يبقى تعاون مجلس الأمة في إطار القناعة الموضوعية والنظرة الوطنية.

وأكد الغانم على أن ثمة فارقا كبيرا بين «تنويع إيرادات الميزانية العامة» و«تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي»، وأنه من الخطأ في معالجة أوضاعنا الاقتصادية أن نركز على جانبها المالي فقط، بل لابد من أن يسير الإصلاح المالي بالتوازي والتكامل مع الإصلاح الاقتصادي، المتمثل برؤية تنموية حقيقية مستدامة، تضع حدودا لمغامرتنا الخطيرة في الاعتماد المطلق على إيرادات النفط.

4 ركائز

واختتم الغانم بقوله: إن نظرة الغرفة إلى الاصلاح المالي والاقتصادي لا تكتمل، ما لم يتم التركيز على 4 نقاط أساسية هي:

1ـ أن العقبة الأصعب التي تواجهها الجهود الاصلاحية في الكويت، وفي مختلف المجالات هي ضعف النظام التعليمي.

2ـ في غياب التغيير القادر على استيعاب المتغيرات، ستكون محاولات الاصلاح المالي والاقتصادي والسياسي مجرد عمليات تجميل لا تمس جوهرا ولا تصنع مستقبلا.

3ـ أن نجاح دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق سوق مشتركة عصرية، سيساعدها جميعا في اصلاحها الاقتصادي، ويقلل من تكاليف مرحلة التحول الصعب.

4ـ يجب أن يسبق إجراءات الاصلاح ويواكبها، إعلام علمي صريح يضع أمام المواطنين كل النقاط فوق كل الحروف.

تساؤلات المساهمين

● في رده على سؤال حول تطبيق «الصوت الواحد» في انتخابات الغرفة المقررة يوم 6 أبريل، قال مدير عام الغرفة رباح الرباح ان نظام الصوت الواحد لا ينطبق على انتخابات الغرف التجارية في جميع أنحاء العالم.

● نفى الرباح أن يكون هناك تضارب في الجمع بين عضوية مجلس الأمة وعضوية غرفة التجارة والصناعة، مؤكدا أنه عند إنشاء الغرفة في العام 1959 كان رئيس الغرفة هو نفسه رئيس مجلس الأمة.

● أكد الرباح أن غرفة التجارة الكويتية عضو في جميع الغرف الدولية الخليجية والعربية والدولية.

● قال الرباح إن الغرفة تبدي رأيها في جميع المشاريع الحكومية التي تتضمن إنفاقا استثماريا رأسماليا له انعكاس على الاقتصاد، وذلك في رده على موقف الغرفة من مشروع مدينة الحرير.

توزيع 5٪ نقدا

«غلوبل»: 6,6 ملايين دينار أرباح 2015

أعلن بيت الاستثمار العالمي (غلوبل)، عن نتائجه المالية للعام 2015 محققا أرباحا صافية بلغت 6,6 ملايين دينار بربحية سهم 8 فلوس.

وقالت الشركة في بيان صحافي ان الأصول المدارة لصالح العملاء بلغت 1,1 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015. واستمر تركيز فريق إدارة الأصول على طرح منتجات وخدمات تلبي احتياجات العملاء منها منتجات استثمارية ذات دخل ثابت ونسبة منخفضة للتذبذب. وخلال العام الماضي، استقطبت الشركة ما يقرب من 160 مليون دولار رؤوس أموال جديدة في استراتيجيات مختلفة تتضمن العقارات المدرة للدخل في المملكة المتحدة وإدارة السيولة والأسهم المدرجة وأصول الحالات الخاصة. وتدير غلوبل حاليا عددا من الصناديق الاستثمارية حققت العديد منها أداء فاق أداء مؤشرات القياس. إضافة إلى ذلك، فقد وقعت إدارة أصول الحالات الخاصة اتفاقية لإدارة محفظة أصول غير أساسية لأحد البنوك الكويتية بمبلغ 34 مليون دولار.

ابراهيم سعد

سعد: الأرباح نتيجة تنفيذ إستراتيجية نمو الأعمال الأساسية

مها الغنيم

الغنيم: خفضنا تكالف التشغيل 10٪

وقد أوصى مجلس الإدارة بموافقة الجمعية العمومية السنوية بتوزيع ارباح نقدية بنسبة 5٪ (5 فلوس للسهم الواحد) بمبلغ إجمالي 3,9 ملايين دينار.

وتعليقا على هذه النتائج، قال رئيس مجلس الإدارة إبراهيم سعد: «حققت الشركة ارتفاعا في صافي الأرباح نتيجة للأداء المميز لإدارة الشركة في تنفيذ استراتيجية تهدف لنمو الأعمال الأساسية وتركز على خدمة العملاء وفي نفس الوقت ذات مخاطر متدنية. ونحن مسرورون بهذه النتائج المالية الممتازة والتي تم تحقيقها خلال الأوقات الصعبة التي تمر بها أسواق رأس المال بشكل عام وصناعة الخدمات الاستثمارية بشكل خاص. فقد ساهم هذا الأداء التشغيلي الجيد وقوة المركز المالي للشركة في اتخاذ مجلس الإدارة قراره التوصية للجمعية العامة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عند مستويات العام الماضي».

من جهتها، قالت نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة مها الغنيم: «على الرغم من التحديات وحالة عدم الاستقرار، إلا أننا تمكنا من توسيع قاعدة عملائنا وتعزيز محفظة منتجاتنا والتوقيع على صفقات جديدة واستقطاب أموال جديدة وتحقيق الأرباح. وعلاوة على ذلك، تمكنا من خفض تكاليف التشغيل بنسبة 10٪ على الرغم من التوسع في أنشطة الشركة. كلاعب إقليمي، لا يمكن عزل غلوبل عن الرياح المعاكسة في المنطقة، ومع ذلك نحن ملتزمون بمواصلة خلق قيمة مضافة لجميع الأطراف من خلال نموذج أعمالنا الذي يركز على الأعمال المدرة للرسوم والاستراتيجيات المبتكرة والقدرات التنفيذية».

عمومية «الكويت للتأمين» توصي بتوزيع أرباح نقدية بـ 20٪

الغنيم: سوق التأمين بالكويت ثابت لم يتغير

جانب من الجمعية العمومية أمس

عبدالرحمن خالد

عقدت شركة الكويت للتأمين اجتماع الجمعية العمومية العادية أمس، وانتخبت مجلس ادارة جديدا للثلاث سنوات المقبلة.

وترأس العمومية نائب رئيس مجلس الادارة سليمان خالد الغنيم والذي أدلى بتصريحات صحافية عقب الاجتماع، مؤكدا فيها تقدم الشركة خلال السنوات القادمة وثبات واستقرار التوزيعات النقدية للمساهمين، معربا عن امله بأن يكون المجلس الجديد على قدر المسؤولية في تولي زمام الامور.

وأضاف الغنيم ان سوق التأمين بالكويت ثابت لم يتغير، لافتا الى ان هناك ارتفاعات وانخفاضات طفيفة، مشيرا الى انه دائما هناك منافسات في السوق والتي بدورها ترفع من قيمة التشغيل في السوق الائتماني.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الادارة د.علي حمد البحر ان صافي الربح الذي تم تحقيقه للسنة المنتهية في ديسمبر 2015 بلغ 5,6 ملايين دينار بالمقارنة مع 5,1 ملايين دينار للسنة الماضية بزيادة قدرها 542 الف دينار وبنسبة تساوي 10,5٪ وبلغت ربحية السهم 30,6 فلسا للسنة الحالية بالمقارنة مع 27,6 فلسا للسنة الماضية بزيادة قدرها 3,05 فلوس وبنسبة تساوي 11,03٪ وقد تم تعزيز الاحتياطيات الفنية بمبلغ 1,4 مليون دينار.

وذكر ان اجمالي الأقساط التي تم الاكتتاب بها للسنة الحالية بلغ 37,1 مليون دينار بالمقارنة مع 35,6 مليون دينار للسنة الماضية بزيادة قدرها 1,5 مليون دينار وبنسبة تساوي 4,3٪، كما بلغ اجمالي الايرادات التشغيلية 24,1 مليون دينار للسنة الحالية بالمقارنة مع 24,1 مليون دينار للسنة الماضية بفارق ضئيل جدا في حين بلغ صافي الربح التشغيلي 7,08 ملايين دينار للسنة الحالية بالمقارنة مع 5,4 ملايين دينار للسنة الماضية بزيادة قدرها 1,5 مليون دينار وبنسبة تساوي 29٪.

ولفت الى ان الأقساط المكتسبة بلغت 19,8 مليون دينار للسنة الحالية بالمقارنة مع 20,5 مليون دينار للسنة الماضية وان العمولات المحصلة من معيدي التأمين بلغت 3,3 ملايين دينار للسنة الحالية مقابل 2,7 مليون دينار للسنة الماضية بزيادة قدرها 577 الف دينار وبنسبة تساوي 21,1٪ وبلغت الايرادات التشغيلية الأخرى 988 الف دينار للسنة الحالية بالمقارنة مع 916 الف دينار للسنة الماضية بزيادة قدرها 71 الف دينار وبنسبة تساوي 7,8٪، اما ايرادات الاستثمار المحققة فقد بلغت 4,1 ملايين دينار للسنة الحالية بالمقارنة مع 4,6 ملايين دينار للسنة الماضية.

وبلغت حقوق المساهمين 57,5 مليون دينار للسنة الحالية مقابل 60,4 مليون دينار للسنة الماضية وبلغ العائد على حقوق المساهمين 10,43٪ للسنة الحالية مقابل 8,99٪ للسنة الماضية، وحافظت الشركة على نسبة سيولة عالية جدا حيث بلغ مجموع الودائع الثابتة والنقد والنقد المعادل 43,3 مليون دينار مع انعدام الالتزامات للبنوك ومحصنة بنشاط تشغيلي.

وأوصت الجمعية العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 20٪ أي (عشرين فلسا) للسهم وترحيل الباقي للعام القادم لتعزيز مركز الشركة والحفاظ على استمرارية التوزيع في السنوات القادمة.

وذكر البحر ان الشركة تحرص على الاستثمار والنمو في السوق المحلي في ظل اقتصاد متين ذي ملاءة مالية عالية وفرص نمو حقيقية في جميع القطاعات الاقتصادية في الكويت. كما أن الشركة حصلت على تصنيف ائتماني من وكالة موديز العالمية A3 مع نظرة مستقبلية مستقرة. وبلغ مجموع صافي الأرباح 250 مليون دينار التي تم توزيعها منذ التأسيس وحتى تاريخ ديسمبر 2015، علما بأن جميع الزيادات التي طرأت على رأس المال هي منح مجانية.

البحر: الشركة حرصت على تطوير منظومة الحوكمة بما يتوافق مع المتطلبات الرقابية

إجمالي الأقساط المكتتبة لـ 2015 بلغ 37 مليون دينار

5,6 ملايين دينار أرباح الشركة لعام 2015

منظومة الحوكمة

وأضاف ان الشركة حرصت خلال عام 2015 على تطوير منظومة الحوكمة لديها بما يتوافق مع المتطلبات الرقابية الصادرة عن هيئة أسواق المال، حيث تمثل ذلك بالاستمرار بإعداد دليل متكامل لإطار الحوكمة وحزمة من السياسات واللوائح التنظيمية التي تعزز من الدور الفعال لمجلس الادارة ولجانه وسبل التواصل مع الادارة التنفيذية لمتابعة سير انجاز أعمال الشركة وتحقيق أهدافها.

وقال ان الشركة تعمل على ادارة جميع المخاطر التي قد تتعرض لها والتي تؤثر على موجوداتها ومطلوباتها مثل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة وذلك بما يحافظ على حقوق المساهمين لديها ووفقا للسياسات المعتمدة من قبل مجلس الادارة. وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الادارة الجدد وهم: علي مراد بهبهاني كرئيس مجلس الادارة، وطلال محمد بهبهاني كنائب لرئيس مجلس الادارة، وأعضاء مجلس الادارة وهم: عبدالغني محمد بهبهاني (عضو)، ومناف محمد الحمد (عضو)، وعلي حمد البحر (عضو)، وبراسانا داتاتراي هارديكار ـ ممثل عن شركة بهبهاني للاستثمار، وخالد عبدالعزيز المريخي (عضو). اما اعضاء الاحتياط فهم: براك عبدالمحسن الصبيح (احتياط أول)، وأحمد شملان البحر (احتياط ثان).

تابعة لـ «مزايا» باعت شركة بتركيا بـ 16,4 مليون دينار

قالت شركة المزايا القابضة ان إحدى شركاتها التابعة باعت شركة مملوكة لها بمبلغ يقارب 162 مليون ليرة تركية أي ما يعادل 16,4 مليون دينار. وأشارت مزايا في بيان للبورصة الكويتية إلى أن شركتها التابعة باعت الشركة المملوكة لها إلى شركة زميلة لـ «مزايا» في تركيا.

وأوضحت الشركة أن الصفقة يترتب عليها تحقيق أرباح من عملية البيع بما يقارب 1,2 مليون دينار. وتبلغ حصة مزايا من الأرباح السابقة بعد استبعاد الحصص غير المسيطرة وحصة الأرباح الناتجة عن المعاملة مع الشركة الزميلة، حوالي 611 ألف دينار. واشارت الشركة إلى أن مبلغ الأرباح المشار إليه سيدرج في المعلومات المالية المرحلية المجمعة للشركة بالربع الأول من العام 2016.

«إياس» توصي بالانسحاب من البورصة

أوصى مجلس إدارة شركة إياس للتعليم الأكاديمي بالانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية. وقالت الشركة في بيان للبورصة امس إن المجلس وافق على رفع توصية للجمعية العامة العادية للشركة بالانسحاب الاختياري من البورصة الكويتية، على أن يخضع لموافقة العمومية وقت الانعقاد.

وأوضحت الشركة أن الانسحاب من البورصة الكويتية له مبررات، منها: تأثير وضع السوق بالسلب على القيمة السوقية للسهم، وتدني عدد أسهم الشركة المتداولة مقارنة بعدد الأسهم المصدرة خلال الفترة من عام 2011 وحتى عام 2015.

كما أرجعت الشركة قرار الانسحاب من البورصة لتحمل الشركة العديد من الالتزامات المالية والتكاليف نظير الإدراج بسوق الكويت للأوراق المالية مقابل نسبة من صافي الأرباح، وهو ما يعد عبئا ماليا على الشركة.

وتم تأسيس «إياس» في منتصف شهر مارس من عام 2000، ثم تم إدراجها بالبورصة الكويتية في نهاية نوفمبر من عام 2004.

ويبلغ رأسمال الشركة 12,13 مليون دينار تقريبا، موزعا على نحو 121,3 مليون سهم، بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد.